ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

The Tunisian Labor Movement and its Relation with the Regime and its Impact upon its Collapse

Maysir Muhammad Nayef

Prof. Awad Ibrahim Khader

Tikrit University/College of Education for Human Sciences

* *Corresponding author: E-mail* : mysr774@gmail.com

***Keywords*:**
Labor movement,
prospects,
perspective,
Tunisia,
work

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 4 Jan. 2022
Accepted 17 Aug 2022
Available online 26 May 2023
E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

Following the incarceration of all Afaq members in 1969, the Tunisian labor movement surfaced. The Afaq movement's dissolution was brought about by the Tunisian government's strong resistance and the incarceration of its adherents, thereby affording an opportunity to scrutinize, deliberate, and revise its agenda. The incarceration encounter gave rise to a unique movement that emerged from Afaq in its capacity as the lawful heir, owing to differences in ideology among its constituents. Despite being comprised mostly of the original founders, the members of the new movement did not overlook their political disparities and divergent visions and ideologies. Consequently, these differences surfaced and exacerbated the fragmentation of the movement, which initially espoused an inclusive approach toward the Tunisian political establishment. Consequently, the worker movement in Tunisia proved to

be unsustainable and ultimately disintegrated and disintegrated.

© 2023 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://doi.org/10.25130/jtuh.30.5.2.2023.07

حركة العامل التونسي وعلاقتها مع النظام وأثرها في انهيارها

ميسر محمد نايف/ جامعة تكريت/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

أ.د عواد إبراهيم خضر/ جامعة تكريت/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

الخلاصة:

نشأت حركة العامل التونسي على أثر تفكك حركة آفاق في تونس بعد محاكمات عام 1969 وزج كافة أعضاء حركة آفاق في السجن فكانت مرحلة السجن لأعضائها فرصة مناسبة للدراسة والتحاور وإعادة رسم سياسة الحركة المستقبلية لاسيما وأن من أسباب نهاية حركة آفاق، فضلاً عن مجابهة النظام التونسي لها بقوة هو بروز الخلافات بين أعضائها الذين كانوا مختلفين في إيديولوجيات، لذلك كانت تجربة السجن

إيذاناً بولادة حركة جديدة نشأت من رحم حركة آفاق لتكون وريثتها الشرعية إلا أن أعضاء الحركة الجديدة اغلبهم من المؤسسين القدماء لم يتناسوا خلافاتهم السياسية واختلافاتهم الفكرية فبرزت تلك الخلافات على السطح لتزيد من تشرذم تلك الحركة التي كانت منذ بدايتها معلنة مناهضتها للنظام السياسي التونسي ونتيجة لكل ذلك لم تستطع حركة العامل التونسي من الصمود فأدى ذلك بالنهاية إلى تشرذمها وانهيارها.

الكلمات المفتاحية (حركة العامل، تونس، آفاق، برسبكتيف، النظام، العمل)

تعد محاكمات 1969 الحدث التاريخي الذي عمد من خلاله عدد من أعضاء حركة آفاق إلى القيام بعملية مراجعة أفضت بهم إلى الخروج من التنظيم وتأسيس حركة جديدة أطلق عليها حركة العامل التونسي نسبة إلى اسم المجلة التي كان يصدرونها.

استخدمت الحركة بدايةً تكتيك الانسجام مع النظام التونسي، ولكنها لم تستمر في ذلك التكتيك قد اتخذت تكتيك التحريض ضده ودعوة الأوساط العمالية والطلابية إلى القيام بتظاهرات مناهضة للنظام والدعوة إلى إسقاطه الأمر الذي جعلها في مواجهة مباشرة من قبل النظام الذي استخدم كافة الأساليب ضدها واستطاع من تحجيمها وانهائها.

اقتضت طبيعة البحث إلى تقسيمه إلى عدة محاور اختص المحور الأول بعلاقتها مع النظام بين الانسجام والمواجهة، وتضمن المحور الثاني تشرذم الحركة وعوامل انهيارها فضلاً عن اهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث.

أولاً: علاقة الحركة مع النظام التونسي (بين الانسجام والمواجهة).

دخل تجمع الدراسات والعمل الاشتراكي (آفاق) مرحلة جديدة من حياته السياسية بعد محاكمات 1969 التي أدت إلى تفكك التنظيم في تونس وعودة مركز ثقل النشاط إلى فرنسا، إلاَّ أنَّ غياب المنظمة لم يستمر طويلاً، إذ عمد البرسبكتيفيون بباريس بتجديد القيادة بعد أجراء عملية مراجعة وتقويم للتجربة السابقة برمتها من قبل قادة المنظمة في باريس والسجون أيضاً[1]، إذ أدت تلك المراجعة إلى بروز وجهات نظر مختلفة بين قادة المنظمة وتبلورت آراء جديدة أرادت قيادة المنظمة تحقيقها بعد خروج المعارضين من السجن، إذ أصبحت الفرصة مؤاتية أمامهم بالخروج من السجن بعد ظهور شكل من أشكال الانفتاح السياسي من جانب رئيس الجمهورية الحبيب بورقيبة اذ اصدر في عام 1970 قرار بالعفو عن السجناء السياسيين ومن بينهم أعضاء حركة برسبكتيف آفاق[2]، وعلى الرغم من فرض الإقامة الجبرية على المفرج عنهم من البرسبكتيفيين بأماكن مختلفة من البلاد التونسية، بادر أعضاء حركة برسبكتيف (آفاق) بالسعي إلى التدارك واستغلال انشغال النظام التونسي بمعالجة ازمته السياسية، وقاموا بتجديد قياداتهم وتكتيكهم من دون مراجعة خطهم الأيديولوجي الماوي[3]، إذ انقسمت القيادة إلى مجموعتين:

1- قيادة بفرنسا، سميت (لجنة إعادة التنظيم)، او اللجنة المؤقتة للتنظيم .C.O.P.

2- قيادة بتونس، مهمتها إعادة النشاط بتونس، وذلك بعد أن تكلفت مؤقتاً هيئة باسم (لجنة إعادة التنظيم CO.REORB) بالتنسيق بين مختلف القياديين المشتتين بين مختلف المدن[4].

فضلاً عن فروعها في الخارج تحت اشراف (اللجنة المؤقتة للتنظيم .C.O.P) كانت موزعة في فرنسا وبلجيكا والجزائر، وكذلك قطاعات في تونس منفصلة عن بعضها لاعتبارات امنية وتشرف عليها (لجنة هيكلة القطاعات) ولكن قررت القيادة حلها بعد أن تم كشفها من قبل الشرطة وتعويضها ب(لجنة إعادة الهيكلة) وتعويض القطاعات بخلايا من بينها خلية (الالتحام بالعمال) كان دورها ايصال منشورات الحركة إلى بعض العمال وشرح مواقفها من جميع القضايا[5].

بعد تجديد القيادات قرر البرسبكتيفيون تنويع وتكثيف وسائل الاتصال لضمان انتشارها خارج الوسط الطلابي ووصولها إلى العمال، سواءَ بالبلاد التونسية أو خارجها، لذلك قررت القيادة بنشر مجلتين باسم الحركة، الأولى موجهة إلى العمال وهي مجلة (العامل التونسي) التي سميت الحركة نسبة اليها باسم حركة العامل التونسي وكانت تصدر باللغة الفرنسية والعربية المحلية وذلك من سنة 1969، وقد عوضت مجلة آفاق وأصبحت لسان حال المنظمة، أما المجلة الثانية (برسبكتيف تونيزيان) باللغة الفرنسية وكانت موجهة إلى المثقفين[6]، لكنها لم تستمر طويلاً إذ توقفت بسبب رغبة البرسبكتيفيين في التركيز على الوسط العمالي والتواصل معهم مقابل تقليص التواصل مع المثقفين قدر الامكان، كانت تلك الوسائل التي اختارتها حركة (العامل التونسي) في خدمة التكتيك الجديد الذي استخدمته حركة العامل ألا وهو (تكتيك الدعاية) في ظرف هيمن فيه الهاجس الأمني على اغلب عناصرها، بسبب تعرضهم للمراقبة الادارية المشددة والتعذيب والسجن في السابق[7]، كانت عودة الحراك الاحتجاجي الطلابي والعمالي في بداية عام 1970 فرصة لأعضاء الحركة في استعادة نشاطهم في ظل الظروف الأمنية الصعبة، وخضوع القياديين الذين تم الافراج عنهم للإقامة الادارية بمدن مختلفة[8]، إذ ضمت تجمع من الطلبة ببورصة الشغل بالعاصمة تونس تحت اشراف الاتحاد العام لطلبة تونس في 9 شباط 1970، للتعبير عن التضامن مع الشعب الفلسطيني، ونزلوا إلى الشارع في تظاهرات صاخبة على الرغم من معارضة قيادة الاتحاد احتجاجاً على زيارة وزير الخارجية الأمريكي إلى تونس، وحدثت مواجهات عنيفة بينهم وبين الشرطة، واندلعت اضرابات عمالية لاسيما بقطاع النقل بمدينتي تونس وصفاقس[9]، إلاَّ أنَّ الهاجس الأمني ظل يلقي بظلاله على أعضاء الحركة، وأنهم لم يحسموا النقاشات التي بدأت في السجن حول الاختيارات السياسية والأيديولوجية للحركة، لكن اتفق اغلب أعضاء الحركة على التخلي الوقتي عن (تكتيك التحريض) وتعويضه بـ(تكتيك الدعاية) وتحديداً في الاوساط العمالية كمرحلة ضرورية في طريق تأسيس (الحزب البوليتاري) وذلك عن طريق ربط الصلة بين المثقفين الثوريين وطلائع العمال[10].

تشكلت أركان دعاية (العامل التونسي) من اربع محاور أساسية هي[11]:-

1- متابعة صراع الأجنحة داخل النظام التونسي بعد التخلي عن السياسة التعاضدية[12].

2- متابعة الحراك العمالي والطلابي، بأثارة معارك ايديولوجية ضد قيادات الاتحاد.

3- ترويج العقيدة (الماركسية اللينينية)[13] والأفكار الماوية، وهو الهدف الرئيس في تكتيك الدعاية لحركة العامل التونسي، المرتبط بالهدف الذي حددوه على انفسهم تأسيس حزب بروليتاري ماركسي.

4- متابعة القضايا الدولية وقراءتها من زاوية الماركسية اللينينية، إذ استمرت حركة العامل التونسي بنقد الأنظمة العربية من دون استثناء[14].

استطاعت حركة العامل التونسي بعد ذلك من تأسيس تنظيمات في الاوساط الطلابية والعمالية وكذلك بناء عدد من المنظمات في اوساط الطلبة المهاجرين[15]، إلاَّ أنَّ ذلك الأمر أدى إلى توتر العلاقة بين الحكومة واليسار وقد احتدم الصراع بينهم حول السيطرة على الاتحاد العام لطلبة تونس، إذ استطاع الحزب الحاكم إفشال المؤتمر الاتحادي لاتحاد الطلبة المنعقد في قربة عام 1971 بعد أن تبين أن العناصر الديمقراطية والمستقلة هي التي يمكنها الفوز بالانتخابات، لذلك قرر الهجوم على مقر المؤتمر وتمت الإطاحة بقيادته واعتقال العديد من الطلبة[16].

لم يستسلم طلبة الحزب الحاكم للأمر الواقع انما اصروا على مواصلة الهيمنة الكاملة على المركزية الطلابية حتى يستمر دورهم كمنظمة قوية تعمل بالتعاون مع الحزب الاشتراكي الدستوري[17]، أما بالنسبة للطلبة اليساريين كانوا مصرين على ما ينتظرهم من استحقاقات تمكنهم من الصعود إلى القيادة لأنهم يشكلون الأغلبية، إلاَّ أنَّ أحداث المؤتمر انتهت بظروف غامضة باحتفاظ الطلاب الدستوريين بمواقعهم القيادية[18].

عدَّت حركة العامل التونسي أن النظام اعتمد مفهوم القومية والوحدة الوطنية بنية استعباد الأجيال لمصلحتهم الفردية، لذلك دعت كل الحركة العمالية التونسية إلى التوحد والوقوف بوجه الاستغلال، ولن يكون ذلك إلا باكتساب الوعي النقابي والسياسي القادر على القيام بالعمل الثوري الاجتماعي، وهو الأرضية التي يستمد منها العمال قوتهم الفكرية لمواجهة الصعوبات، لذلك دعت الحركة إلى توحيد العقول قبل توحيد الصفوف، وكان نداءها إلى الطبقة العاملة بضرورة التوحد ضد النخبة الحاكمة الذين استأثروا بالثروة والسلطة، وحيدوا المنظمات الوطنية على غرار الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد العام لطلبة تونس اللذين تحولا إلى خلايا حزبية تعمل تحت أمرة القيادات الدستورية التي هيمنت على السلطة وامتهنت الأقصاء[19].

اعتمدت حركة العامل التونسي في مواجهة عنف النظام على بث الدعاية المضادة في وجه كل ما اصطلحت عليهم بالأعداء المستغلين الذين يريدون الاستيلاء على الطبقة الشغيلة، ولابد من مجابهة ذلك الاستغلال فالمعركة طويلة ومبررة ويتخللها صعود ونزول ولكن الانتصار محقق دون شك، وفي أطار الصراع السياسي التي خاضته الحركة ضد الحزب الحاكم عملت على ما سمته كشف الادعاءات الباطلة للسلطة، فكانت المجلة متاحة لإبراز الشعارات المتداولة في جميع خطب الرئيس بورقيبة، وحول شكل

الدولة ومحتواها، قدمت حركة العامل التونسي التعريف لها بوصفها جهاز خاص غايته اخضاع الجميع بالقوة لصالح طبقة معينة وأنصارها، واهم ادوات الحكم فيها هي القضاء والسجون من ناحية والجيش والشرطة من ناحية أخرى، لبث الرعب والخوف والاستسلام[20].

كان أعضاء حركة العامل التونسي في انتظار الحسم في الاختلافات العقائدية والسياسية الداخلية المرتبطة بالحراك التنظيمي الداخلي، وبارتباطها ايضاً بتطور الأوضاع السياسية والاجتماعية بتونس او بالعالم، إذ بدأت الاختلافات بين البرسبكتيفيين، سواءً داخل السجن او بفرنسا، وكانت محدودة وهادئة وغير مؤثرة حول تقويم التجربة[21]، ولكنها تعمقت تدريجياً وتوسع نطاقها وشارك فيها العديد منهم، إذ اختلف البرسبكتيفيون خلال تلك المرحلة المفصلية من تاريخ حركتهم، حول أربعة مسائل متفاوتة من حيث التأثير والأهمية، وكانت المسائل الخلافية بينهم تتمثل في:[22]

1- مسألة استراتيجية وغير عاجلة وهي طبيعة الثورة المقبلة في تونس هل هي ثورة اشتراكية عمالية أم هي ثورة وطنية ديمقراطية للعمال والفقراء الفلاحين.

2- مسألة تكتيكية وعاجلة، وهي الاستمرار في الدعاية أم الانتقال إلى تكتيك التحريض.

3- المسألة الديمقراطية، بعد ان تخلى بورقيبة عن سياسة التعاضد، وأعلن عن الانفتاح السياسي في خطابة الشهير والسماح ببعض الحريات، أصبحت المسألة الديمقراطية في صدارة مشاغل المجتمع السياسي التونسي، سواء داخل النظام أو خارجه فلم يكن البرسبكتيفيون بعيدين عن المساهمة في ذلك الجدل، دون المشاركة الفعلية في تلك المعركة آنذاك.

4- كيف يتعامل أعضاء الحركة مع العمال ومع المثقفين اليساريين.

لم يتمكن أعضاء حركة العامل من الاستقرار على موقف نهائي من المسائل الخلافية والحسم فيها جميعاً، وطرحوا مسألة فكرية تتعلق بتوجهات الحركة اذ ترددوا بين (تكتيك الدعاية) أو (تكتيك التحريض) وكذلك بين التوجه إلى العمال أم التوجه إلى المثقفين اليساريين، وهل تحافظ على خط الثورة الاشتراكية أو الثورة الوطنية الديمقراطية، والتوجه بين الأمة التونسية أو الأمة العربية، وكانت تلك المسائل موضع نقاش وجدل بينهم وكان البعض ينتقل بين موقف وآخر، ولم يحسموا أمرهم سوى في مسألة مساعدة العمال على النضال المستقل عن المثقفين والبعيد عن اشرافهم، وحصل وفاق حول رفض التوجه نحو النضال من أجل الديمقراطية[23].

أما بالنسبة لعلاقة حركة العامل التونسي بالوسط الطلابي منذ بداية سبعينيات القرن العشرين كانت مبنية على التقليل قدر الإمكان من دخول الطلاب في الاحتجاجات، والاكتفاء بالبحث عن عناصر طلابية تستوعب أفكار حركتهم الماركسية اللينينية والماوية واستعدادهم على الدفاع عنهم والعمل بهم، مما مكنهم من استقطاب العديد من الطلاب من الميول اليسارية الذين برزوا اثناء مؤتمر قربة، ومنهم حمة الهمامي[24]، ومحمد الكيلاني وفتحي بن الحاج يحيى وغيرهم، الذين سيكون لهم دور أساسي في التحول الجذري الذي عرفته حركة العامل التونسي[25]، واستطاعت حركة العامل التونسي في بلورة اتجاه نقابي

ديمقراطي عميق الجذور في صلب الحركة الطلابية وفي قاعدة الحركة النقابية العمالية، الأمر الذي شجع الطلاب على النضال داخل الجامعات، الذين قاموا بانتفاضة عارمة في 5 شباط 1972، رفعت فيها شعارات معادية للنظام التونسي، واسهمت في مقاومة الممارسات القمعية للحزب الاشتراكي الدستوري الحاكم، إلى درجة أصبحت فيها الجامعات التونسية معقلاً حقيقياً لليسار الجديد[26]، لذلك كان (تكتيك الدعاية) اختيار وقتي قبلت بهِ الاغلبية لاسترجاع الانفاس بعد الضربة الموجعة التي تلقوها في نهاية الستينيات وتداعياتها الثقيلة على الحركة، لينجح دعاة التحريض في دفع حركة العامل التونسي إلى ضرورة العودة السريعة إلى (تكتيك التحريض) والدخول في مواجهة جديدة مع النظام التونسي مهما كلف الأمر لأنهُ من الضروري تهيئة المواجهة كما جاء في رسالة من القيادة بباريس إلى قيادة تونس بأنه يكفي أن تكون هناك (تظاهرة واحدة أو إضراب واحد ليعطينا درساً في كل مرة)[27].

وفي إطار (تكتيك التحريض) ومواجهة النظام البورقيبي كثفت حركة العامل التونسي من نشاطها التحريضي في الأوساط الطلابية والعمالية مدفوعين بتصاعد نسق الحركات الاحتجاجية العمالية والطلابية، إذ شهد مؤشر الإضرابات العمالية نسقاً تصاعدياً، على الرغم من معارضة القيادة المركزية النقابية لها، للمطالبة بحقوق اجتماعية لم توفرها الحكومة آنذاك، بسبب انشغالها بترتيب وضعها الداخلي المتعلق بوضع أسس للمشروع التنموي الجديد ومعالجة الأزمة السياسية الناتجة عن الصراع مع أحمد المستيري والليبراليين المتضامنين معه[28].

شهدت الجامعات والمعاهد التونسية توترات وإضرابات وخروج الطلاب والتلاميذ في تظاهرات بالشوارع مطالبين بالحريات واستقلالية النقابة الطلابية للتعبير عن حريتهم تجاه غموض الأفاق أمامهم[29]، لذلك أولت صحيفة العامل التونسي اهتمامها الكبير بالعمل السياسي المعارض ولاسيما نشر الأخبار عن الحركة الطلابية والإضرابات والتظاهرات، وتضمنت مقالاتها اخبار سياسية متنوعة لفضح سياسة الحكومة تجاه الحركات والتنظيمات السياسية المعارضة، ونشر الكثير من الحوارات والمناظرات السياسية العقائدية[30]، وسعت حركة العامل التونسي من نشاطها السياسي والاعلامي، وذلك عبر استغلال بعض الصحف والمنابر التونسية والعربية[31] التي اصدرها الوطنيون التونسيون لمناهضة النظام في الداخل والخارج[32]، ووصلت حركة العامل التونسي إلى ذروة نشاطها السياسي المعارض للنظام التونسي في عام 1972، واستطاعت من تحقيق نجاح كبير في حشد وتجنيد عدد كبير من طلاب الجامعات والمدارس الثانوية، للمشاركة في تظاهرة 5 شباط من العام نفسه التي دعت اليها الحركة، والتي ادت لأول مرة إلى الاصطدام بينها وأجهزة أمن الدولة، وحرضت فيها الطلبة على مواصلة الكفاح ضد نظام الرئيس بورقيبة[33]، وكان للمرأة التونسية دور بارز للمشاركة في الحراك الاحتجاجي الطلابي، وقد ثمنت الحركة ذلك التوجه لبعض النساء[34].

كان الافراج عن المعتقلين نهاية عام 1972 دافعاً إضافياً لحركة العامل التونسي في صرف النظر عن (تكتيك الدعاية) وتحويل وجهة حركتهم نحو (تكتيك التحريض)[35].

تمكنت حركة العامل التونسي من تدارك الانسحابات التي حصلت وتعددت في الحركة منذ تبنيها الماوية، إذ بادرت بانتداب العديد من الطلبة الذين شاركوا في الاحتجاجات، وجاء هؤلاء إلى الحركة متحفزين إلى مواجهة النظام محملين برغبة هائلة في المساهمة في دوام الحراك الاحتجاجي وتوسيع نطاقه، فكان التحاقهم بالحركة دافعاً جديداً للإسراع بتكريس (تكتيك التحريض) بواسطة قيادات جديدة يكون فيها للعناصر الجديدة مكان متقدم[36].

أما في فرنسا تعززت قيادات الحركة بالتحاق بعض القياديين الفارين من الاقامة الجبرية التي فرضها النظام عليهم، وتحولوا بطرق مختلفة إلى فرنسا في فترات متعاقبة، وانضم إلى القيادة هناك أحمد نجيب الشابي[37]، بعد أن اعتنق العقيدة الماركسية اللينينية، وساهم كقيادي جديد بالحركة بدفعها نحو تبني فكرة (القومية العربية) بدلاً من (القومية التونسية)[38].

على اثر تلك التطورات التنظيمية والسياسية تم في عام 1973 تركيز قيادات جديدة في تونس وفرنسا، مع الالتزام بخط سياسي جديد مبني على قاعدة (تكتيك التحريض) واتفق أعضاء الحركة على ان تصبح القيادات على الشكل الآتي[39]:-

1- لجنة التنظيم المؤقتة C.O.P، مقرها باريس إذ جسدت القيادة الفعلية لحركة العامل التونسي، مهمتها الاشراف على صحيفة (العامل التونسي) من حيث المحتوى والطباعة، وبلورة الخط الايديولوجي والسياسي للحركة ومراقبة مدى الالتزام به من جانب أعضاءها، ومتابعة المسائل المالية قبضاً وصرفاً، وتيسير عمل الحركة، على ان تكون اقامة القيادة وقتية في باريس والعمل على عودتها تدريجياً إلى تونس بشكل سري.

2- لجنة القيادة، مقرها تونس مهمتها التنسيق بين (الكوب) وبين مختلف القيادات بتونس.

3- القطاع السري مقره تونس ويسمى (كلاندو clando) مهمته تحقيق المناشير وسحبها وتوزيعها، وترويج صحيفة (العامل التونسي).

4- لجنة الشبيبة مقرها تونس تشرف على الفرع الجامعي وفرع المعاهد والفرع الديمقراطي.

5- لجنة العمال ومقرها تونس.

6- لجنة صفاقس.

7- لجنة الساحل.

8- لجنة بنزرت.

كان لكل اللجان بالجبهات الداخلية قطاعها السري وحلقاتها الخاصة بالعمال والمثقفين.

اعتمد أعضاء الحركة في تلك المرحلة على (تكتيك التحريض) من تكثيف التواصل مع الطلبة والعمال وعموم المثقفين، وقاموا بمضاعفة طباعة الأعداد وزيادة النسخ المرسلة إلى تونس بشكل سري، وكانت مقالاتهم في الصحيفة تكتب باللغة التونسية المحلية، وقاموا بتوسيع دائرة توزيع المناشير وصحيفة العامل التونسي، وكان محتوى الإعلام للحركة منسجم مع خطها الإيديولوجي

والسياسي[40].

وفي ذلك الاطار صعدت حركة العامل التونسي من نشاطها السياسي المعارض للنظام التونسي في العام 1973، لاسيما أن الظروف الدولية آنذاك المرتبطة بالقضية الفلسطينية والحرب العربية (الإسرائيلية) قد أسهمت بشكل كبير في إفساح المجال أمام الحركة للتوسع بنشاطها في مجال الدعم للشعب الفلسطيني في حربه مع الكيان الصهيوني، اذ نظمت تظاهرات كبيرة بعد أربعة أيام من انطلاق المعارك، رفعت خلالها شعارات معادية للصهيونية، ونددت بموقف الحكومة التونسية ووصفت الحبيب بورقيبة[41] بالعميل للكيان الصهيوني[42]، وعندما اندلعت الإضرابات العمالية في قطاع النقل العمومي في شهر ايار 1973، عدت ذلك حركة العامل البداية لمرحلة تاريخية جديدة ليدخلها الشعب التونسي في كفاحه من اجل التحرر، وقرروا بأغلبية مطلقة خوض غمار المواجهة مع النظام التونسي، بعد أن تعددت الأصوات داخل الحركة المنادية بتقديم (تكتيك التحريض) على (تكتيك الدعاية) ومنحه الأولوية في نضالهم وجهدهم[43]، اذ اختارت القيادة الجديدة للحركة سياسة الهروب إلى الأمام رافضين النضال ضد نظام الحزب الواحد ومتمسكين بالنضال ضد النظام البورقيبي، فغيروا اسم الحركة من (برسبكتيف–العامل التونسي) إلى (العامل التونسي) وظهرت الصحيفة بشكل جديد وباللغة العربية وفي صفحتها الأولى شعار جديد بثلاث مكونات (مطرقة وفأس وبندقية) أي مواجهة النظام البورقيبي بقوة السلاح[44].

رفضت الحركة الانخراط في النضال من اجل الحريات الديمقراطية مع القوى السياسية الأخرى، لاسيما الشيوعيين وأنصار أحمد المستيري[45] والليبراليين، وكل القوى التي رفضت نظام الحزب الواحد ودعت إلى التعددية الحزبية وطالبت بوضع حد لذلك الاستبداد والتفرد بالسلطة، إلاَّ أنَّ أعضاء الحركة قابلوا ذلك الرفض بالتركيز على مقاومة النظام البورقيبي برمته ورفض كل اختياراته وطالبوا العمال والطلاب بتصعيد المواجهة مع النظام والوقوف بوجهه، إلاَّ أنَّ النظام في تلك المدة كان في ظرف استعادة عافيته وقرر الوقوف بوجه خصومه للتخلص من شغبهم وفي مقدمتهم حركة (العامل التونسي) مستنداً على قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل التي تحالفت مع النظام البورقيبي مقابل استعادة مواقعها وإعادة بناء قياداتها[46].

كان النظام التونسي آنذاك قد اتخذ مجموعة من الاجراءات ليتجاوز ازماته الداخلية ويحقق تماسكه باختيار الانغلاق السياسي، لأن تونس في رأي الرئيس بورقيبة تحتاج إلى حكومة قوية حتى يشعر كل المواطنين بالطمأنينة والامان ويلتفوا حول دولتهم وحزبهم[47]، وكان بورقيبة يتجه نحو تركيز الرئاسة مدى الحياة ولضمان ذلك لابد من التخلص من المعارضين النشطين القادرين على التأثير والتشويش على مشروعه الجديد، في وقت كانت فيه حركة العامل التونسي أهم فصيل معارض آنذاك سواءً في داخل الجامعات أو في اوساط المثقفين وبالمهجر كذلك، ورغم المضايقات كان صوت معارضتها مرتفع، لذلك أصبح استئصال تلك الحركة بالنسبة للنظام البورقيبي أكثر من الضروري لضمان تمرير مشروع الرئاسة مدى الحياة إلى البرلمان[48]، وكانت البداية عندما نبه الرئيس بورقيبة العمال المهاجرين في خطابه

المطول في المنستير إلى ضرورة عدم الانجرار بمن يحاول من الطلاب والعمال المهاجرين في بث السموم في عقول المواطنين لخلق انحراف سياسي وإبعادهم عن وطنهم، ولاسيما ما تنشره صحيفة العامل التونسي، وهدد في نفس الخطاب باتخاذ ما يلزم من الوسائل الوقائية والتعاون مع السلطة الفرنسية للحيلولة دون توصلهم للإضرار بالمجتمع التونسي[49].

أمر الرئيس بورقيبة وزير خارجيته الطاهر بالخوجة[50] بالشروع بالتفكيك الشامل لتلك الحركة، التي اختارت قيادتها رفع التحدي والتصعيد إذ واصلت توزيع المناشير بكثافة عام 1973 للرد على تهديدات الحكومة، وركزوا في تلك المناشير على دعوة العمال والطلبة إلى التظاهر بكثافة للتخلص من نظام الحزب الاشتراكي الدستوري العميل على حد وصفهم[51].

بقي الوسط الجامعي مجالاً حيوياً لحركة العامل التونسي، بوصف أن أعضائها اغلبهم طلبة، وشهدت الجامعات تطورات نوعية في مسار المسألة النقابية وذلك بسبب انتخاب لجان طلابية تتولى مهمة الإشراف الوقتي على الاتحاد العام لطلبة تونس وإعداد المؤتمر الثامن عشر المختَّلف حول نتائجه، فاستغلت وزارة الداخلية تلك المعطيات لتشن حملة اعتقالات واسعة لأغلب أعضاء القيادات النقابية الطلابية قبل انطلاق السنة الجامعية الجديدة لتحقيق غايتين: الأولى هي الحصول على اكثر ما يمكن من المعلومات حول أعضاء حركة العامل، والثانية تجفيف منابع الدعم اللوجستي لأعضائها، وقد حققت تلك العملية أهدافها[52].

قامت قوات الشرطة ومنذ بداية تشرين الأول 1973 في اعتقال مناضلي حركة العامل الواحد تلو الآخر وتفكيك القيادات خلية تلو الأخرى، ولجأ بعض القياديين إلى الاختفاء داخل المدن التونسية بعيداً عن العاصمة، لكن الحملة التي استهدفتهم شملت جميع المدن التونسية ولم تقتصر على العاصمة، فما أن حل شهر كانون الأول 1973 حتى تمكنت الشرطة من اعتقال اغلب أعضاء حركة العامل، وشملت الاعتقالات التي طالت اليساريين بعض المنتمين إلى الحركة اليسارية الجديدة (التجمع الماركسي اللينيني التونسي) من دون أن تتمكن حركة العامل من جر النظام البورقيبي إلى أي نوع من المواجهات كما حصل سابقاً[53]، وبالتوازي مع حملة الاعتقالات ضد الحركة تم التراجع عن العفو الذي أصدره الرئيس بورقيبة الذي شمل المؤسسين للحركة اذ شهدت تلك المدة تصلب في سياسة السلطة فاتجهت نحو القمع المفرط بعد ان كانت منفتحة بعض الشيء ومتسامحة لذلك قرر النظام تصفية المعارضين له الذين يصطادون في الماء العكر[54].

كان النظام التونسي حاسماً في تعامله مع حركة العامل التونسي إذ إصر علىً الاستمرار في استئصالها، لاسيما بعد نجاح عدد من أعضاء الحركة في الإفلات من الاعتقالات ونشاطهم في التنظيم بمواصلة التعبير عن رفضهم لكل خيارات النظام وذلك عن طريق المناشير وصحيفة العامل التونسي، مما أدى إلى عودة محكمة أمن الدولة[55] إلى نشاطها بعد صمت دام حوالي خمس سنوات[56]، وشنت السلطات التونسية أواخر عام 1973 حملة اعتقالات واسعة شملت كل من يشتبه بانتمائه إلى المنظمات

الماركسية، وتم اعتقال المئات وحكم بالسجن على ما يقارب من (203) عضواً من أعضاء حركة العامل التونسي معظمهم من طلبة الجامعات، وكان لتلك الاعتقالات والمحاكمات تداعيات مهمة وعميقة على مسار الحركة في مستوى هيكلتها أو على خطها السياسي سواء بتونس أو بالمهجر، وشكلت تلك التأثيرات بداية النهاية للحركة وشجعت النظام البورقيبي على الاسراع في نسق عملية التفكيك للحركة[57]، إلاَّ أنَّ أعضاء حركة العامل التونسي حاولوا تدارك الموقف بالعمل بسرية تامة لاسيما الذين تمكنوا من الافلات من الاعتقالات وأصبحوا محل تفتيش من قبل الأجهزة الامنية وحوكموا غيابياً، وسارعوا بتجديد القيادات لاسيما القيادة التي أصبحت تتكون ممن كانوا بالقيادات الوسطى والقادمون من فرنسا في اطار خطة جديدة ضبَّطتها القيادة هناك تتضمن عودة اغلب العناصر القيادية إلى البلاد التونسية[58]، وتمت كذلك انتدابات جديدة اغلبها من الوسط الطلابي وانطلق الجميع في مواصلة نهج التحريض وتوزيع المناشير في الاحياء الشعبية وقرب المصانع والكتابة على الجدران، وإعادة تنشيط ما تبقى من فروع، إلاَّ أنَّ ظروف التحرك كانت في غاية الصعوبة نظراً لتشديد الحصار عليهم وتكثيف عمليات البحث عنهم فضلاً عن شحة الموارد المالية وصعوبة توفيرها لتمويل تلك التحركات فضلاً عن صعوبة توفير مستلزمات العيش للعناصر المتخفية، رغم ذلك تمسكت القيادة الجديدة بمواصلة التصعيد كرد على سياسة النظام التصعيدية اتجاههم، اذ لم يمنعهم الهاجس الامني والملاحقات من مواصلة سياستهم التحريضية وتوسيع نطاقها خارج العاصمة وصولاً إلى منطقة الحوض المنجمي بولاية قفصه[59].

وفي اطار تفكيك الحركة من قبل النظام البورقيبي، القى الرئيس الحبيب بورقيبة عام 1974 خطاباً وصف فيه حركة العامل التونسي بأنها:" **تسعى إلى الفوضى والتخريب والنيل من هيبة الدولة التونسية الفتية**"[60]، لذلك شنت الأجهزة الأمنية حملة اعتقالات كبيرة استمرت لعامين 1974-1975 تم خلالها اعتقال المئات من أعضاء المنظمات الشيوعية من شباب وطلبة واساتذة ومواطنين منتمين لتلك التنظيمات لاسيما حركة العامل التونسي التي قام اعضاؤها بتوزيع المناشير المعادية للنظام وسياساته على نطاق واسع وعلى مختلف الفئات الاجتماعية التونسية[61].

شملت تلك الاعتقالات اعداد كبيرة تقدر بالمئات من كوادر وانصار حركة العامل التونسي اغلبهم من الطلاب والشباب والاساتذة والعمال وتم تقديم (202) شخص للمحكمة وصدرت بحقهم احكام مختلفة[62].

وتتالت بعد ذلك الاعتقالات وبنسق متسارع ومتواتر ولم يحل شهر نيسان 1975 إلا وكانت كل القيادة رهن الاعتقال، فضلاً عن اغلب الكوادر الوسطى ومعظم العناصر القاعدية، وأصبح من الممكن تنظيم محاكمة كبرى تنهي امر حركة العامل التونسي وغلق ملفها حسب تقديرات النظام التونسي وتخطيطاته[63].

يتضح مما سبق ان حركة العامل التونسي تسرعت في معاداتها للنظام التونسي نفسه والمطالبة في المجابهة الفعلية له من اجل انهاءه وأصبح ذلك من أهدافها، بعد ان كان اغلب أعضائها السابقين المنضوين في حركة برسبكتيف– آفاق السابقة لها كانوا يدعون الى معالجة الأوضاع والسياسات الداخلية

للنظام وليس مجابهة النظام نفسه، إذ إن توجهها هذا الجديد قد جعل النظام في مواجهة مباشرة معها واستخدام القوة ضدها.

ثانياً: تشرذم الحركة وعوامل انهيارها

في ظل غياب وعي مطابق للواقع التونسي داخل حركة العامل ونتاج خضوعها التلقائي لتأثيرات المدارس الفكرية العالمية وافتقارها التجانس داخلياً، فضلاً عن تعرضها للقمع وحملات والاعتقال والمحاكمات، كان سبباً رئيسياً في التفريط بالكم الهائل من الزخم النضالي الذي عاشته الحركة بعد الانقسامات التي عصفت بها انطلاقاً من عام 1972 في ظل تحولات إقليمية ودولية دقيقة[64]، وعجزها عن تقديم مشروع فكري وسياسي قادر على الاستجابة لما يطرحه الواقع التونسي لاسيما فيما يتعلق بتحديد طبيعة المجتمع اي تحديد طبيعة علاقات الانتاج السائدة في تونس، هل هي من طبيعة (رأسمالية مهيمنة عليها) أم هي (شبه اقطاعية شبه مستعمرة) فضلاً عن الموقف من النظام في ظل الصراع الذي نشأ بين جناح المستيري والجناح البورقيبي، وكذلك الموقف من المسألة القومية والصراع العربي الصهيوني والموقف من الصراعات داخل المعسكر الاشتراكي[65].

أدت تلك التناقضات إلى بروز انشقاقات جديدة تولدت عنها تنظيمات يسارية عديدة تتباين مع حركة العامل التونسي من بينها: التجمع الماركسي اللينيني والمنظمة الماركسية اللينينية (الشعلة) والحركة الديمقراطية الجماهيرية وحزب الشعب الثوري التونسي ومنظمة الحقيقة، إذ اسهمت تلك التنظيمات في إذكاء حدة الصراعات داخل حركة العامل التونسي، والذي عده البعض من قيادات الحركة امراً طبيعياً[66]، لاسيما ان الأعضاء في الحركة كانوا معتادين على تلك الخلافات داخل الحركة الطلابية، وقد استخدموها في احيان كثيرة كأسلوب للتشهير والتشويه بينهم، بدلاً من التحاور والنقد البناء في حسم الامور سريعاً، بعيداً عن التنافس والصراع بينهم عن طريق الحوار والنقاش الرصين[67]، على الرغم من ذلك ظلت مسألة الخلاف جوهرية حقيقية اكثر منها ظاهرية، لاسيما ان الوضع السياسي في تونس آنذاك شكل مناخاً سياسياً ملائماً لظهور التناقضات والخلافات داخل التنظيمات السياسية بشكل عام[68].

أسهمت الأوضاع الداخلية التي مرت بها حركة العامل التونسي والمنظمات اليسارية الماركسية الأخرى، والتي دخلت في أوضاع سياسية يسود فيها الاختلاف الفكري والتشتت والانقسام، التي مهدت إلى تفوق التيار المحافظ داخل الحزب الاشتراكي الدستوري على التيار الليبرالي[69]، فضلاً عن تنامي الحركة الإسلامية على الساحة السياسية التونسية وضمور الحركة اليسارية، فكان الاتجاه الإسلامي يقوى ويكتسح الجامعات بالمقابل كانت فصائل اليسار تتشظى وتتقلص فاعليتها، إذ شهدت بداية السبعينيات تنامي حركة المد الإسلامي في الوطن العربي والعالم الإسلامي في الوقت الذي تقلص فيه المد القومي الذي تعرض لانتكاسة خطيرة لاسيما بعد نكسة حزيران[70]، فبرز التيار الإسلامي كبديل للحركات القومية ووجد ذلك التيار تجاوباً لدى الجماهير التي تتطلع لاستعادة الدور الحضاري والسياسي والديني للإسلام، فأن تونس وجامعاتها لم تكن بعيدة عن تلك الموجه الإسلامية التي غزت الشباب الجامعي، فكانت كل

تلك الإشكاليات بمجملها عوامل ضعف للحركة[71]، إلى جانب ذلك فوجئ الرأي العام التونسي في الداخل والخارج ودون سابق إعلان أو تمهيد مسبق معلن في يوم 12 كانون الثاني 1974 بإعلان الوحدة الاندماجية بين تونس وليبيا في أطار دولة واحدة جديدة باسم (الجمهورية العربية الإسلامية) بعد لقاء بين الرئيسين بورقيبة والقذافي بجزيرة جربة التونسية، وحصل توزيع للمهام في النظام الجديد بين التونسيين والليبيين، وتم تحديد يوم 18 من الشهر نفسه لإجراء استفتاء حول الوحدة بين البلدين، وحصل ذلك الإجراء المصيري دون علم الوزير الأول الهادي نويرة[72] الذي كان في زيارة رسمية لإيران آنذاك[73].

كان لتلك الوحدة وقع عميق وتأثير بالغ سواءً على النظام التونسي أو على المعارضة الرئيسية المتمثلة آنذاك بحركة العامل التونسي، إلاَّ أنَّ النظام التونسي نجح في تدارك الموقف والالتفاف السريع على القرار بتأخير تنفيذه وتأجيل الاستفتاء مع اقالة وزير الخارجية محمود المحمودي[74]، واعتباره المسؤول الرئيسي عن ذلك الاختيار المفاجئ[75]، فأن حركة العامل التونسي شهدت اضطرابات وتحولات دراماتيكية على جميع المستويات في علاقتها بتلك الوحدة وأن لم تكن السبب الرئيس في الانسحابات والانقسامات الجديدة التي عرفتها الحركة بداية عام 1974، بل كانت القادح الذي فجر الصراعات الداخلية القديمة وخروجها إلى العلن وسرع في نسق الحسم للتنظيم السياسي لصالح التيار المتبني لخط الثورة الوطنية الديمقراطية وانتماء تونس للامة العربية على حساب أنصار خط الثورة الاشتراكية وغير المؤمنين بالأمة العربية[76].

وجدت القيادة الجديدة لحركة العامل التونسي نفسها في سباق مع الزمن لإتمام عدة مهام مختلفة منها: توضيح رؤيتها لمسألة (الخط السياسي) الجديد للحركة، وإعادة ربط الصلة مع القدامى المبعدين او المبتعدين المقيمين بباريس، ولكن المهمة الرئيسية التي تعهدوا بإنجازها إعادة ربط الصلة بمن نجح من الافلات من الاعتقال بالداخل رافعين شعار (الأساسي هو الداخل) إلاَّ أنَّ محاولاتهم في لم الشمل بائت بالفشل بسبب تمسك القيادة الجديدة بالتحولات التي طالت خط الحركة السياسي وتبنيه (الخط الديمقراطي الوطني) والتوجه القومي فتعمقت الخلافات وازدادت الانسحابات لاسيما على اثر صدور عدد جديد لصحيفة العامل التونسي يحمل شعار مكون من مطرقة وفأس وبندقية، أي اللجوء إلى العنف المسلح في مواجهة النظام[77].

ألحت القيادة الجديدة على شعار (الأساسي هم الداخل) إيماناً منهم بضرورة تمكين الحركة من دفع جديد لسياسة التحريض وتوسيع نطاق المناشير كردة فعل على حملة الاعتقالات التي طالتهم، أي مواجهة التصعيد بالتصعيد، بعد ذلك عاد العديد من عناصر حركة العامل التونسي إلى تونس بعد المحاكمات بطرق مختلفة وعبر مسالك مختلفة، إذ استعمل بعضهم وثائق مزورة وعبور الحدود بالخفية[78]، الأمر الذي استغله النظام لتسليط أحكام اضافية بالسجن عليهم، إذ كان النظام البورقيبي يمر بفترة ازدهار غير مسبوقة ونجح في امتصاص اثار الأزمة الجديدة التي أحدثتها الوحدة الاندماجية والتراجع عنها بعد ايام قليلة، اذ عادت ألة النظام إلى دورانها الطبيعي ومعها عادت أجهزة امن الدولة

لملاحقة من تبقى من أعضاء حركة العامل وغلق ملفهم حتى يصبح الطريق سالكاً أمام تثبيت أركان الحكم الفردي التسلطي واقرار الرئاسة مدى الحياة للرئيس بورقيبة[79].

ادركت قيادة الحزب الاشتراكي الدستوري خطورة الحركة فأصبح من صميم اهتمامات رئيسهم الحبيب بورقيبة بسبب وعيه بخطورة تواصل سياسة التحريض في الوسط العمالي، إذ حذر من حركة العامل التونسي وطالب بالابتعاد عنهم أو المجيء بهم إلى جادة الصواب على حد تعبيره وأضاف قائلاً: "**فأنا بودي الا افرط في اي عنصر من عناصر الأمة أما إذا تعذر ذلك وتبين أنهم أناس يحبون التخريب... فأنه علينا أن نتخذ على الاقل كل الوسائل الوقائية منهم عسانا نحول دون تواصلهم للإضرار بالمجتمع... فلتحذروا الخونة والدساسين والمخربين لأوطانهم بمناشيرهم**"[80]، فكان النظام البورقيبي حاسماً في تعامله مع الحركة ومصر على الاستمرار في استئصالها، وانطلاقاً من منتصف السبعينيات ومع بداية الأزمة الاقتصادية زادت شدة القمع السياسي الذي انتهجهُ الحزب الحاكم ضد الحركات السياسية اليسارية مستفيداً من تشرذمها، لذلك قام النظام السياسي بحملة اعتقالات واسعة ومكثفة وأحكام الحصار على أعضاء الحركة ليتم اعتقال المئات من عناصرها من عمال وطلبة واساتذة، فضلاً عن عدد اخر من الانصار وتتالت الاعتقالات بنسق متسارع ولم يحل شهر نيسان 1975 الا وكانت كل القيادة رهن الاعتقال[81]، انتهت بمحاكمات مشهورة أحيل بموجبها أعضاء الحركة على محكمة أمن الدولة بتهمة "الاحتفاظ بجمعية غير مرخص لها والتآمر على أمن الدولة الداخلي ونشر الاخبار الزائفة والمس من كرامة رئيس الدولة وأعضاء الحكومة وتحريض السكان على التمرد والتباغض وتدليس بطاقات ادارية وجواز سفر والمشاركة في ذلك واستعمال مدلس واخفاء محكوم عليه لتضليل الباحث عنه واجتياز الحدود دون رخصة والسرقة"[82].

كانت محاكمة 1975 هي الأخيرة لليسار الجديد أمام محكمة امن الدولة التي كان لها تأثير بالغ على الحركة، إذ كانت حركة العامل التونسي اكثر فصيل سياسي معارض إحالةً على محكمة أمن الدولة، واقتصر اهتمامهم بعد ذلك على الانشغال بمعالجة الاختلافات الداخلية التي سرعان ما تحولت إلى خلافات ثم انقسامات[83].

كانت حصيلة (تكتيك التحريض) دون مواجهة، ثقيلة جداً على حركة العامل التونسي، إذ نال أعضاء حركة العامل الذين تم احالتهم على محكمة أمن الدولة احكاماً قاسية بلغ مجموعها ما يقارب 150 سنة سجناً، وتم طرد اغلب الطلبة المنتمين للحركة من المعاهد والجامعات والعديد من المعلمين والاساتذة، وعاد البرسبكتيفيون سواءً داخل السجن او خارجه إلى خلافاتهم القديمة المتجددة، عندما قاموا بالتقويم مجدداً، إلاَّ أنَّهم ركزوا على الخط السياسي للحركة دون مراجعة الخط العقائدي، تحديداً مدى صحة اختياراتهم الماوية احدى الركائز العقائدية الأساسية للحركة[84]، فكان استمرارهم في الهروب إلى الأمام ورفض مواجهة الواقع وتجدد اختلافاتهم مرة أخرى حول طبيعة الثورة المقبلة في تونس هل تكون اشتراكية عمالية أم وطنية ديمقراطية وكذلك المسألة القومية، فتحت تلك الأفكار الباب على مصراعيه لاختلافات

لا نهاية لها وهروباً من النظر للواقع الاجتماعي والسياسي للشعب التونسي، وادت إلى نزيف جديد للحركة جراء الانسحابات والاقصاء والانقسامات[85].

كل تلك الأحداث أدت إلى نهاية (تجمع الدراسات والعمل الاشتراكي التونس–برسبكتيف) ووريثة العامل التونسي رسمياً سنة 1975 بعد حوالي ثلاثة عشرة عاماً سنة من النضال والصمود في ظل نظام سياسي خانق لا يسمح بأي شكل من أشكال التعبير الحر، فضلاً عن التعبير المعارض، ولا يتردد في استعمال جميع الوسائل المختلفة في قمع معارضيه، من اعتقالات وتعذيب وأحكام بالسجن لمدة طويلة وطرد من العمل لإرهاب الخصوم والمعارضين، إذ كان البرسبكتيفيون ووريثتهم حركة العامل التونسي من اكثر الحركات التي استهدفها قمع النظام البورقيبي الذي قام باستحداث محكمة استثنائية باسم (محكمة أمن الدولة) لمحاكمتهم فضلاً عن المحاكم العادية، حتى أن النظام البورقيبي تراجع عن قرار العفو في سبيل إعادة اعتقالهم والقضاء عليهم[86].

كان وقع الملاحقات والاعتقالات والحياة السرية المفروضة على نشاط أعضاء حركة العامل التونسي بالغاً وحدد بنسبة كبيرة توجهاتهم واختياراتهم، إذ لم يكن من السهل على مناضلي الحركة الاقتراب من الواقع الاجتماعي التونسي ومعرفة تفاصيله، ولم يسمح لهم نظام الحزب الواحد سوى التعبير نسبياً في الوسط الطلابي، وعندما قرروا الاقتراب من الوسط الشعبي لاسيما الوسط العمالي تصدى لهم النظام ولم يفسح لهم المجال في التفكير باختياراتهم وفي ضبط برنامج محلي يوافق امكانياتهم ويلائم واقع تونس الاجتماعي والسياسي، وأن ظروف العمل السري لم تسمح لهم سوى بتحديد استراتيجية مقاومة النظام البورقيبي وما فرضته عليهم من الوقوع في دوامة الفعل وردة الفعل ومزيداً من الانغماس في متاهات العمل السري وفخ الانقسامات[87].

يتضح مما تقدم كان موقف النظام التونسي من حركة العامل التونسي موقفاً عدائياً ومتصلباً وعدها حركة خطيرة وتهديد حقيقي على وجوده في الساحة التونسية وعندما فشل في الوقوف بوجهها عن طريق كوادره الطلابية قام باستعمال أجهزة الدولة الأمنية في القضاء عليها واستطاع بتلك الطريقة ان يحجم من دورها ويقضي على تأثيرها في تحريك الشارع التونسي، وبذلك تمكن النظام البورقيبي من التخلص من اقوى تحدي واجهه خلال حكمه للبلاد.

الاستنتاجات:

1- حركة العامل التونسي ورثت قيادات حركة آفاق وعدد من مناضليها وبرز جيل جديد تم التركيز على الخط السياسي للحركة دون مراجعة الخط العقائدي الأمر الذي أدى إلى ظهور خلافاتهم القديمة لتعدد اتجاهاتهم الفكرية والأيديولوجية.

2- افتقرت حركة العامل التونسي إلى التجانس الفكري على الصعيدين الأيديولوجي والسياسي نظراً لتركيبته المعقدة لذلك عجزت عن تشكيل قوة طليعة راديكالية وعن بلورة مشروع فكري سياسي يحقق تركيبة بين الواقعي والثوري ويقدم أجوبة عن الأسئلة المطروقة في ابعادها الثلاثة.

3- أفرزت التباينات الأيدولوجية داخل حركة العامل التونسي إلى ظهور أكثر من تيار منشق اتخذت تلك التيارات كلها مواقف راديكالية من النظام السياسي التونسي مما عرض عناصرها للاعتقال.

4- على الرغم من أن النهضة التي عرفتها حركة العامل وما خلفته من جيل جديد فان الترابط بين هذه الأجيال المكونة للحركة كان هشاً مما جعلها عرضة للانقسامات والخلافات التي انطلقت بعد إعلان الوحدة الليبية التونسية التي كان لها وقع عميق وتأثير بالغ على تلك الأجيال لذلك شهدت الحركة اضطرابات دراماتيكية على جميع المستويات.

الهوامش

1() محمد الرحموني، العلمانيون في تونس صراع الفكر والسياسة، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، 2013، ص41.

2() فايز سارة، الأحزاب والحركات السياسية في تونس (1932-1984)، مكتب الخدمات الطباعية، دمشق، ص171.

3() الماوية: هو التطور الثالث للماركسية بطورها اللينيني أي أنها امتداد نظري ومعرفي للماركسية اللينينية عبر أطروحات وإسهامات الرئيس ماوتسي تونك، والتي ترقى لأن تكون تطوراً للماركسية، إذ أضاف ماوتسي تونك العديد من الإسهامات النظرية، وتصحيح الأفكار الخاطئة في الحزب الشيوعي كالديمقراطية المتطرفة والفردية والذاتية، وأضاف أسلوب تحليل الطبقات الاجتماعية في المجتمعات الريفية، والقضايا الاستراتيجية في الحرب الشعبية وحركات التحرر المسلحة. للمزيد ينظر: عبد الرضا حسين طعان وآخرون، موسوعة الفكر السياسي عبر عصور، دار ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص611-618.

4() عبدالجليل بوقرة، من تاريخ القضاء الاستثنائي بتونس محكمة أمن الدولة واليسار الجديد (1968-1975) بين لي الذراع وكسر العظام، دار آفاق برسبكتيف للنشر، تونس، 2017، ص62.

5() عبدالجليل بوقرة، فصول من تاريخ اليسار التونسي- كيف واجه الشيوعيون وبرسبكتيف نظام الحزب الواحد 1963-1981، دار آفاق- برسبكتيف للنشر، تونس، 2012، ص314-315.

6() عبدالجليل التميمي، المعارضون السياسيون تحت التعذيب في تونس عبر سجلات الذاكرة، مؤسسة التميمي للنشر، تونس، 2013، ص12.

7() عبدالجليل بوقرة، من تاريخ القضاء الاستثنائي بتونس محكمة امن الدولة واليسار الجديد، ص64.

8() عبدالجليل بوقرة، النظام البورقيبي الصعود والانحدار 1956-1987 دراسة تاريخية، تونس، 2012، ص119.

9() أمنة رعد صبار، اتجاهات الفكر السياسي في تونس (1945- 1981) دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة العراقية، 2020، ص207.

10() عبدالجليل بوقرة، من تاريخ السري لليسار التونسي حركة أفاق وفتح الأفاق (1963-1974)، دار أفاق – برسبكتيف للنشر، ط2، تونس، 2014، ص154.

11() أمنة رعد صبار، المصدر السابق، ص207.

12() التعاضدية: هي إنشاء جمعيات تعاونية مرتبطة بالدولة التونسية، وهو نظام ابتكر عام 1961 في تونس بموجب قرار التوجه الاشتراكي الذي أصدره الحبيب بورقيبة، وهو مناقض للرأسمالية الإقطاعية، وهدفت إلى العمل المشترك داخل جناح الدولة. ينظر: صفاء حسين تركي العبيدي، أحمد بن صالح ودوره السياسي في تونس حتى عام ١٩٧٣، رساله ماجستير (غير منشوره)، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة تكريت، ٢٠٢٠، ص113.

13() الماركسية: نظام تنظيري نشأ، واستمد إلهامه من كتابات كارل ماركس، وهي منهج أفكاره ومذهبه، وتعد مجموعة فكرية مكتوبة ومصنفة لم تظهر إلى الوجود الا بعد وفاة ماركس، وكانت نتاج محاولة قام بها الماركسيون الجدد لتركيز أفكار ماركس ونظرياته، وفي رؤية شاملة للعالم مصاغة على شكل نظام أو مجموعة متماسكة من الأفكار والمبادئ لتلبي احتياجات الحركة الاشتراكية المتنامية، وان حجر الزاوية للفلسفة الماركسية هو أهمية الحياة الاقتصادية والظروف التي ينتج في ظلها الناس، ويعيدون انتاج وسائل بقائهم، وشكلت البديل الرئيس لليبرالية أساساً للفكر السياسي، وقد هاجمت الماركسية سياسياً الاستغلال والظلم وتمتعت بجاذبية قوية لدى المجموعات والشعوب المحرومة. للمزيد من التفاصيل ينظر: وليد مساهر حمد العبيدي، اتجاهات الفكر السياسي الألماني الحديث والمعاصر، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، 2018، ص145–146.

14() صحفية العامل التونسي، العدد (23)، حزيران 1972.

15() فايز سارة، المصدر السابق، ص173.

16() اكرم عبد القيوم وآخرون، الحركات الاجتماعية في العالم العربي، دراسات عن الحركات الاجتماعية في مصر، السودان، الجزائر، تونس، سوريا، لبنان، الاردن، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2006، ص272–273.

17() الحزب الاشتراكي الدستوري: اطلقت تلك التسمية على الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد خلال مؤتمره السابع المنعقد في مدينة بنزرت عام 1964، إذ تبنى خلاله الخيار الاشتراكي وتغيرت تسميته من الحزب الحر الدستوري الجديد إلى الحزب الاشتراكي الدستوري، تعرض الحزب إلى العديد من الهزات، أولها كانت تخليه عن التجربة الاشتراكية نهاية 1969، من دون أن يتخلى عن تسميته، وفي مطلع السبعينات خرجت من صلبه قيادات ليبرالية أسست عام 1978، حزباً معارضاً تحت تسمية حركة الديمقراطيين الاشتراكيين، ومع ذلك بقي الحزب الاشتراكي الدستوري مهيمناً على الحياة السياسية في تونس، ولم يسمح بأن يتواجد إلى جانبه أي حزب قانوني آخر، إلا في مطلع الثمانينيات، ففي مؤتمره المنعقد في نيسان 1981، إذ سهم بالتعددية الحزبية، وكذلك في 27 شباط 1988، وأثر قرار للجنته المركزية، غير الحزب الاشتراكي الدستوري اسمه إلى التجمع الدستوري الديمقراطي. للمزيد ينظر: عواد إبراهيم خضر، حركة برسيكتيف (أفاق) تونس ظروف التأسيس وعوامل الانهيار 1963–1969، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد (28)، العدد (2)، 2021، ص298؛ جريدة الطليعة، العدد (123) ، السنة الثالثة، بتاريخ 17 آذار 1965 ص13.

18() محمد ضيف الله، المدرج والكرسي: بحوث حول الطلبة التونسيين بين الخمسينيات والسبعينيات، تقديم: حسن رؤوف حمزة، مكتبة علاء الدين، صفاقس، 2003، ص108.

19() طارق القيزاني، العنف السياسي في تونس: 1961–1991 اليسار التونسي نموذجاً، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة صفاقس، تونسي، 2018–2019، ص209–210.

20() طارق القيزاني، المصدر نفسه، ص210–211.

21() عبدالجليل بوقرة، فصول من تاريخ اليسار التونسي، ص226.

(22) G.E.A.S.T., perspectives: strategie et tactique, Debat interne,1970-1972, Ed. outrouhat, Tunis,1989, p.73-82.

23() محمد الكيلاني، التاريخ المنسي، مذكرات مناضل وطني، منشورات جمعية نشاذ، تونس، 2020، ص97–99.

24() حمة الهمامي: ولد في العروسة بولاية سليانة عام 1952، وهو سياسي تونسي يساري حصل على الاستاذية في الآداب العربية، بدأ نشاطه في مجال السياسة عام 1970 في الحركة الطلابية وتعرض للاعتقال لأول مرة عام

1972، وبسبب نشاطه في الاتحاد العام لطلبة تونس التحق عام 1973 بحركة العامل التونسي، وبعد ذلك اعتقل بسبب نشاطه السياسي حكم عليه بثماني سنوات سجناً قضى منها ست سنوات فقط، ساهم في عام 1986 في تأسيس حزب العمال الشيوعي التونسي، أما في زمن الرئيس بن علي فقد كان من المعارضين للحكم مما عرضه للسجن مرة أخرى، وله عدة مؤلفات منها: (الحركات الإسلامية في تونس) و(حركة نهضة أم حركة انحطاط) و(ضد الظلامية) وغيرها من الكتب. للمزيد ينظر: مقابلة تلفزيونية مع حمة الهمامي، من هو حمة الهمامي، 2011/5/2 على قناة aljazeera.net.

25() أمنة رعد صبار، المصدر السابق، ص207-208.

26() توفيق المديني، تاريخ المعارضة التونسية من النشأة إلى الثورة (الأحزاب القومية واليسارية والإسلامية)، مسكيلياني للنشر والتوزيع، تونس، 2012، ص219-220.

27() عبدالجليل بوقرة، من تاريخ القضاء الاستثنائي بتونس محكمة أمن الدولة واليسار الجديد، ص73.

28() المصدر نفسه، ص73-74.

29() عبدالجليل بوقرة، فصول من تاريخ اليسار التونسي، ص336.

30() أحمد فتحي وهيب، بورقيبة وبناء تونس 1956-1987، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بنها، القاهرة، 2014، ص113.

31() استغلت حركة العامل التونسي بعض الصحف العربية لفضح سياسة النظام التونسي ازاء حركات وتنظيمات المعارضة التونسية، ابرزها مجلة وعي اليقظة التي كان يصدرها عدد من الطلاب التونسيين في لبنان، ونشرت حركة العامل التونسي مقالين في صحيفة وعي الحضارة عام 1978. للمزيد ينظر: فايز سارة، المصدر السابق، ص183.

32() ايهاب العقربي، من كان يحكم البلاد التونسية بين 1970-1987، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس، تونس، 2016، ص39.

33() نعمة بحر الفياض، موقف الأحزاب والقوى المعارضة من التطورات السياسية الداخلية في تونس 1964-1987، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة تكريت، 2019، ص154.

34() صحيفة العامل التونسي، العدد 30، اب 1973.

35() صحيفة العامل التونسي، العدد 28، حزيران 1973.

36() محمد الكيلاني، المصدر السابق، ص86-87.

37() أحمد نجيب الشابي: ولد في العاصمة تونس عام 1944 من اسرة ميسورة الحال، درس مرحلة الابتدائية في المدرسة الفرنكو عربية في اريانة، واكمل تعليمه الثانوي في معهد الأمام مسلم، ثم في معهد كارنو في تونس إذ حصل على شهادة البكالوريوس عام 1962 بعدها سافر إلى فرنسا لمواصلة الدراسات العليا في الطب، لكنه تخلى عن ذلك ورجع إلى تونس ودرس القانون، بعدها انخرط في العمل السياسي، تعرض للاعتقال عام 1966، واعتقل مرة أخرى عام 1970 وحكم عليه بالسجن لمدة 11 عام لكن فيما بعد اعفي عنه، ونفي إلى الجزائر عام 1971 ثم رحل إلى فرنسا وأنضم إلى حركة العامل التونسي، وفي عام 1977 عاد إلى بلاده تونس، وأسس في عام 1983 (التجمع الاشتراكي التقدمي)، لكنهُ لم يحصل على الترخيص إلا في عام 1988. للمزيد ينظر: عبدالجليل معالي، أحمد نجيب الشابي سياسي تونس بدأ نضاله بالخسارات، مجلة العرب، لندن، السنة 36، العدد 11500، 18 اكتوبر، 2014، ص6.

38() عبدالجليل بوقرة، حركة آفاق وفتح الآفاق، ص174.

39() عبدالجليل بوقرة، من تاريخ القضاء الاستثنائي بتونس محكمة أمن الدولة واليسار الجديد، ص76.

40() عواد إبراهيم خضر وحسن علي خضر، الخلافات الإيديولوجية والفكرية في الحركة الوطنية التونسية 1933-1937، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، مج33، العدد 4 نيسان 2016، ص34.

41() الحبيب بورقيبة: ولد في تونس ببلدة المستنير عام 1903، وكان والده من ملاك الأراضي المتواضعين، تلقى تعليمه في مدرسة الصادقية، وكان يتلقى الدعم من اخوه الأكبر محمد بورقيبة، انهى دراسته في فرنسا، إذ سافر عام 1924 ودرس في كلية القانون، تزعم الحزب الدستوري الجديد الذي تأسس عام 1934، وتولى رئاسة الجمهورية التونسية عام 1957- 1987، تم عزله من الرئاسة بانقلاب قام به زين العابدين بن علي، واقام في منزله بالمنستير لكبر سنه، توفي عام 2000. مجيد خدوري، عرب معاصرون، الدار المتحدة للنشر، القاهرة، 1973، ص197.

42() صحيفة العامل التونسي، العدد 6، تشرين الاول 1973.

43() أمنة رعد صبار، المصدر السابق، ص208.

44() عبد الجليل بوقرة، فصول من تاريخ اليسار التونسي، ص350-351.

45() أحمد المستيري: ولد في 25 تموز 1925 في مدينة المرسى تعود جذور عائلته إلى مدينة المنستير دخل المدرسة الفرانكو العربية بعدها التحق بمعهد كارنو عام 1936، ثم سافر إلى فرنسا ودخل كلية الحقوق تخرج منها عام 1948، انضم إلى الحزب الدستوري الجديد منذ عام 1942 اذ التحق بالشعب الدستورية بالمرسى، أصبح وزيراً للعدل في حكومة الاستقلال الأولى عام 1956، ثم وزيراً للمالية عام 1958 ثم في عام 1960 أصبح سفيراً في موسكو وبعدها القاهرة ثم الجزائر بعد ذلك استدعاه الرئيس بورقيبة ووضعه على رأس وزارة الدفاع، انتقد التجربة الاشتراكية بشدة ودخل في خلاف مع أحمد بن صالح وقدم استقالته ثم بعد ذلك تم طرده نهائياً من الحزب الاشتراكي الدستوري، واسس حركة الديمقراطيين الاشتراكيين المعارضة. للمزيد نظر: أحمد المستيري، ذكريات للتاريخ (ذكريات وتأملات وتعليق حول مدة من التاريخ المعاصر لتونس والمغرب الكبير 1940- 1990، وثورة 2010- 2011)، دار الجنوب، تونس، 2011.

46() عميرة علية الصغير، المد الاممي عند برسبكتيف، دار محمد علي للنشر، تونس، 2016، ص145-146.

47() محمد الكيلاني، المصدر السابق، ص75.

48() عبدالجليل بوقرة، من تاريخ القضاء الاستثنائي بتونس محكمة أمن الدولة واليسار الجديد، ص82.

49() أمنة رعد صبار، المصدر السابق، ص209-210.

50() الطاهر بالخوجة: سياسي تونسي ولد عام 1931 في مدينة المهدية في الساحل، اكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها تخرج مهندس في المعهد الزراعي العالي في تونس عام 1956، كان ممثل الحركة الطلابية في المكتب السياسي للحزب الحر الدستوري الجديد بين أعوام 1957- 1959، شغل عدة مناصب دبلوماسية في الوفد التونسي في الأمم المتحدة وفي وزارة الخارجية وبعض البلدان الافريقية المجاورة واسبانيا، تسلم العديد من المناصب الوزارية إلى ان عين عام 1973 وزيراً للداخلية وظل حتى عام 1977، اذ أقيل من منصبه، عاد بحكومة محمد مزالي اذ اعتلى وزارة الإعلام وفي تشرين الأول 1988 حكم عليه بالسجن لمدة عامين مع وقف التنفيذ بتهمة اختلاس اموال. للمزيد ينظر: الطاهر بالخوجة، الحبيب بورقيبة سيرة زعيم شاهد على العصر، دار الثقافة للنشر، القاهرة، 1999.

51() عمار العربي الزمزمي، برسبكتيف-العامل التونسي، دار محمد علي للنشر، تونس، 2016، ص115.

52() عبد الجليل بوقرة، من تاريخ القضاء الاستثنائي بتونس محكمة أمن الدولة واليسار الجديد، ص82-83.

53() عمار العربي الزمزمي، المصدر السابق، ص115.

54() محمد الكيلاني، المصدر السابق، ص99.

55() محكمة أمن الدولة: قامت باستحداثها السلطة التونسية بعد تواتر الأحداث والاحتجاجات في الوسط الطلابي، من أجل النظر في الجنايات والجنح المرتكبة ضد أمن الدولة الداخلي والخارجي ولقمع تلك التحركات ومواجهتها، إن محكمة أمن الدولة شبيهة بمحكمة القضاء العليا، ولكن الأحكام التي تصدرها محكمة امن الدولة يمكن الطعن فيها بالتعقيب امام دائرة خاصة، أما تركيبة المحكمة فأنها تتكون من رئيسين، الأول رئيس لدائرة الحكم والثاني رئيس لدائرة التعقيب إلى جانب الرئيس، فإن الدائرة تتكون من أربعة أعضاء، اثنان من القضاة واثنان من مجلس النواب، يقترح وزير العدل القضاة والرئيس، أما النائبين فيقترحهما مجلس النواب. للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد بوقرة، المساجين السياسيون إبان المدة البورقيبية 1956– 1987، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة صفاقس، تونس، 2018، ص145.

56() المصدر نفسه، ص113–114.

57() توفيق المديني، المعارضة التونسية نشأتها وتطورها، ص184.

58() مجموعة مؤلفين، المصدر السابق، ص81–84.

59() عبد الجليل بوقرة، من تاريخ القضاء الاستثنائي بتونس محكمة امن الدولة واليسار الجديد، ص94.

60() نقلاً عن: فايز سارة، المصدر السابق، ص175.

61() عمر خالد الجوراني، الحزب الاشتراكي الدستوري ودوره في الحياة السياسية التونسية 1964– 1988، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربة للعلوم الإنسانية، جامعة تكريت، 2019، ص165.

62() فايز سارة، المصدر السابق، ص175.

63() عبدالجليل بوقرة، من تاريخ القضاء الاستثنائي بتونس محكمة امن الدولة واليسار الجديد، ص102.

64() طارق القيزاني، المصدر السابق، ص212–213.

65() توفيق المديني، المعارضة التونسية نشأتها وتطورها، ص182.

66() فايز سارة، المصدر السابق، ص174؛ علي جبلي، التيارات الفكرية والسياسية في تونس وتحدي التحول الديمقراطي، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 2020، ص30.

67() مجلة النشرة القبرصية، العدد 16، 12 اذار 1984، ص168.

68() فايز سارة، المصدر السابق، ص174.

69() عبداللطيف الحناشي، الأحزاب الماركسية في تونس والمسألة القومية، مجلة الوحدة، العدد 52، كانون الثاني، 1981، ص36.

70() نكسة حزيران: وهي الحرب التي نشبت بين (إسرائيل) وكل من مصر وسوريا والأردن بين 5 و10 حزيران 1967، وأفضت إلى احتلال (إسرائيل) كل من سيناء وقطاع غزة والضفة الغربية والجولان، وقد ادت الحرب إلى مقتل 15,000 إنسان في الدول العربية مقابل 800 في (إسرائيل)، وتدمير 70– 80% من العتاد الحربي في الدول العربية مقابل 2– 5% في (إسرائيل)، إلى جانب تفاوت مشابه في عدد الجرحى والاسرى، وكانت من نتائجها تهجير معظم سكان مدن قناة السويس وكذلك تهجير معظم مدنيي محافظة القنيطرة في سوريا، وتهجير عشرات الالاف من الفلسطينيين من الضفة، وفتح باب الاستيطان في القدس الشرقية والضفة الغربية، وكانت (إسرائيل) في تلك الحرب مدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. للمزيد من التفاصيل ينظر: طفي الخولي، حرب يونيو 1967 بعد 30 سنة، مؤسسة دار الهلال، القاهرة، 1988، ص210.

71() سالم الحداد، حركات الرفض لنظام بورقيبة بين الاحتجاج السلمي والتمرد المسلح، مطبعة فن الطباعة، تونس، 2017، ص161-162.

72() الهادي نويرة: ولد الهادي نويرة في 5 نيسان 1911 بمدينة المنستير لأسرة ميسورة وتلقى تعليمه الابتدائي فيها، حصل على شهادة البكالوريا من باريس عام 1931، وحصل على إجازة الحقوق من جامعة باريس 1936، وإلى جانب مزاولته الدراسة كان لهُ نشاط سياسي ملحوظ فقد انظم منذ قدومه إلى باريس لجمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين بفرنسا، أيد تأسيس الحزب الحر الدستوري الجديد عام 1934، وأصبح عضواً ناشطاً فيه وعرف بتوجهاته الليبرالية، شغل منصب الأمين العام للجنة الدفاع عن الحريات بتونس، أصبح وزيراً للمالية في حكومة بورقيبة وكلفه بإنشاء البنك المركزي التونسي، اذ شغل منصب محافظ البنك منذ تأسيسه عام 1958 حتى عام 1970، غادر الحياة السياسية نهائياً في 23 نيسان 1980 بعد تعرضه لجلطة دماغية، توفي في 25 كانون الثاني 1993. للمزيد ينظر: سعد توفيق عزيز، الاتحاد العام التونسي للشغل بين عامي 1970-1987، مجلة التربية والعلم، مج19، العدد 4، 2012، ص98.

73() عبدالجليل بوقرة، من تاريخ القضاء الاستثنائي بتونس محكمة أمن الدولة واليسار الجديد، ص95.

74() محمد المحمودي: سياسي تونسي، ولد عام 1925 في منطقة الساحل بمدينة المهدية اكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها، سافر إلى فرنسا ودرس الحقوق في السوربون، انتخب رئيساً للشعبة الدستورية في عام 1948 في باريس، تعرض للاعتقال من قبل القوات الفرنسية عام 1953، عين في عام 1954 وزير دولة ووزيراً للتجارة والصناعة عام 1955، أما في عام 1957 أصبح سفيراً لتونس في باريس، وفي ايلول 1957 طرد من المكتب السياسي للحزب الدستوري الجديد بسبب تضامنه مع المسؤولين في مجلة العمل المتهمين بالانحراف إلاَّ أنَّه سرعان ما أُعيد وانتخب عام 1959 وزيراً للإعلام وفي عام 1961 اعفي من منصبه مرة أخرى بسبب انتقاده لبورقيبة في صحيفة افريك اكسيون، وفي مؤتمر بنزرت اعيد إلى الحزب وعين مرة أخرى سفيراً لتونس في فرنسا، وفي عام 1969 أصبح أميناً عاماً مساعداً للحزب الاشتراكي الدستوري، ثم عين وزيراً للخارجية في عام 1970، ليتم فصله من الحزب عام 1974 بعد اتفاقية جربة مع ليبيا. للمزيد نظر: مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية (معالم، وثائق، موضوعات، زعماء)، الشركة العالمية للموسوعات، ط3، لبنان، 2005، ج7، ص146-147.

75() عبدالجليل بوقرة، من تاريخ القضاء الاستثنائي بتونس محكمة أمن الدولة واليسار الجديد، ص95.

76() صحيفة العامل التونسي، العدد 33، شباط 1974.

77() العامل التونسي، سلسلة جديدة، العدد 1، تشرين الأول 1974.

78() محمد الكيلاني، المصدر السابق، ص80-81.

79() عبد الجليل بوقرة، من تاريخ القضاء الاستثنائي بتونس محكمة أمن الدولة واليسار الجديد، ص99.

80() نقلاً عن: عمر خالد الجوراني، المصدر السابق، ص164.

81() طارق القيزاني، المصدر السابق، ص213-214.

82() نقلاً عن: عبد الجليل بوقرة، من تاريخ القضاء الاستثنائي بتونس محكمة امن الدولة واليسار الجديد، ص102.

83() توفيق المديني، تاريخ المعارضة التونسية من النشأة إلى الثورة، ص222-223.

84() أمنة رعد صبار، المصدر السابق، ص210.

85() عبدالجليل بوقرة، فصول من تاريخ اليسار التونسي، ص349-350.

86() مجموعة مؤلفين، المصدر السابق، ص63.

87() عبد الجليل بوقرة، حركة أفاق وفتح الأفاق، ص189–190.

1. aljazeera.net.
2. G.E.A.S.T., perspectives: strategie et tactique, Debat interne,1970-1972, Ed. outrouhat, Tunis,1989.

المصادر باللغة الانكليزية

1. Ahmed El Mestiri, Memories of History (Memories, Reflections and Commentary on a Period of Contemporary History of Tunisia and the Maghreb 1940-1990, and the 2010-2011 Revolution), Dar Al Janoub, Tunisia, 2011.
2. Ahmed Fathy Waheeb, Bourguiba and Building Tunisia 1956-1987, PhD thesis (unpublished), Faculty of Arts, Benha University, Cairo, 2014.
3. Akram Abdel Qayyum and others, Social Movements in the Arab World, Studies on Social Movements in Egypt, Sudan, Algeria, Tunisia, Syria, Lebanon, Jordan, Madbouly Library, Cairo, 2006.
4. Amna Raad Sabbar, Trends in Political Thought in Tunisia (1945-1981) Historical Study, Master's Thesis (unpublished), College of Education, Iraqi University, 2020.
5. Ihab Al-Aqrabi, who ruled Tunisia between 1970-1987, Master's thesis (unpublished), Faculty of Humanities and Social Sciences, University of Tunis, Tunisia, 2016.
6. Tawfiq Al-Madini, The History of the Tunisian Opposition from its Origin to the Revolution (nationalist, leftist and Islamic parties), Meskeliani for Publishing and Distribution, Tunisia, 2012.
7. Al-Tali'a Newspaper, Issue (123), third year, on March 17, 1965.
8. Salem El-Haddad, Movements of rejection of the Bourguiba regime between peaceful protest and armed rebellion, Art Print Press, Tunisia, 2017.
9. Saad Tawfiq Aziz, The Tunisian General Labor Union between 1970-1987, Journal of Education and Science, Vol. 19, No. 4, 2012.
10. The Tunisian Worker Journalist, Issue (23), June 1972.
11. Al-Amel Al-Tunisi newspaper, issue 28, June 1973.
12. Al-Amel Al-Tunisi newspaper, issue 30, August 1973.
13. Al-Amel Al-Tunisi newspaper, issue 33, February 1974.
14. Al-Amel Al-Tunisi newspaper, issue 6, October 1973.
15. Al-Amel Al-Tunisi newspaper, new series, No. 1, October 1974.
16. Safaa Hussein Turki Al-Obaidi, Ahmed bin Saleh and his political role in Tunisia until 1973, MA thesis (unpublished), College of Education for Human Sciences, Tikrit University, 2020.
17. Tariq Al-Qizani, Political Violence in Tunisia: 1961-1991 The Tunisian Left as a Model, PhD thesis (unpublished), Faculty of Letters and Human Sciences, University of Sfax, Tunisia, 2018-2019.
18. Taher Belkhoja, Habib Bourguiba, Biography of a Leader, Witness to the Age, House of Culture for Publishing, Cairo, 1999.
19. Abd al-Ridha Hussein Taan and others, Encyclopedia of Political Thought through Ages, Dar Ibn al-Nadim for Publishing and Distribution, Algeria, 2015.
20. Abdul Jalil Al-Tamimi, Political opponents under torture in Tunisia through the records of memory, Al-Tamimi Publishing Corporation, Tunisia, 2013.
21. Abdeljalil Bougherra, The Bourguibi Regime, Rise and Decline, 1956-1987, A Historical Study, Tunisia, 2012.
22. Abdeljalil Bougherra, Chapters from the History of the Tunisian Left - How the Communists and the Perspective Confronted the One-Party System 1963-1981, Dar Afaq - Perspective Publishing, Tunisia, 2012.

23. Abdel-Jalil Bougherra, from the secret history of the Tunisian left, the Afaq and Fath al-Afaq movement (1963-1974), Dar Afaq - Perspective Publishing, 2nd edition, Tunis, 2014.
24. Abdeljalil Bougherra, From the History of the Exceptional Judiciary in Tunisia, the State Security Court and the New Left (1968-1975) between twisting the arm and breaking bones, Afaq Perspective Publishing House, Tunisia, 2017.
25. Abdel-Jalil Maali, Ahmed Najib Chebbi, a Tunisian politician whose struggle began with losses, Al-Arab Magazine, London, year 36, issue 11500, October 18, 2014.
26. Abdel Latif El Hanachi, Marxist Parties in Tunisia and the National Question, Al Wahda Magazine, No. 52, January 1981.
27. Ali Jebli, Intellectual and Political Currents in Tunisia and the Challenge of Democratic Transition, Strategic Thought Center for Studies, 2020.
28. Ammar Al-Arabi Al-Zamzami, Perspective - The Tunisian Worker, Muhammad Ali Publishing House, Tunisia, 2016.
29. Omar Khaled Al-Jourani, The Constitutional Socialist Party and its Role in Tunisian Political Life 1964-1988, Master's Thesis (unpublished), Al-Turba College of Humanities, Tikrit University, 2019.
30. Amira Alia Al-Saghir, The International Tide of Perspective, Muhammad Ali Publishing House, Tunisia, 2016.
31. Awwad Ibrahim Khader, Perspective Movement (Horizons) Tunisia, Conditions of Founding and Factors of Collapse 1963-1969, Journal of Tikrit University for Human Sciences, Volume (28), No. (2), 2021.
32. Fayez Sarah, Political Parties and Movements in Tunisia (1932-1984), Office of Printing Services, Damascus. 1986.
33. Lotfi Al-Khouli, The June 1967 War after 30 years, Dar Al-Hilal Foundation, Cairo, 1988.
34. Cyprus Bulletin Magazine, No. 16, March 12, 1984.
35. Group of Authors, Horizons Association of the Tunisian Worker for Memory and the Future, Perspective Movement / Tunisian Worker, History and Extension, Proceedings of the International Symposium to Celebrate the 50th Anniversary of Perspective's creation (18-19-20 December 2013), National Library, Tunis, 2016.
36. Majid Khadduri, Contemporary Arabs, United House for Publishing, Cairo, 1973.
37. Muhammad Al-Rahmouni, Secularists in Tunisia, The Conflict of Thought and Politics, Nama Center for Research and Studies, Beirut, 2013.
38. Muhammad Al-Kilani, The Forgotten History, Memoirs of a National Fighter, Nashaz Association Publications, Tunisia, 2020.
39. Mohamed Bougherra, political prisoners during the Bourguiba period 1956-1987, PhD thesis (unpublished), Faculty of Letters and Human Sciences, University of Sfax, Tunisia, 2018.
40. Muhammad Dhaif Allah, The Lister and the Chair: Research on Tunisian Students between the Fifties and Seventies, presented by: Hassan Raouf Hamza, Alaa El Din Library, Sfax, 2003.
41. Masoud Al-Khawand, Historical Geographical Encyclopedia (landmarks, documents, topics, leaders), International Encyclopedias Company, 3rd edition, Lebanon, 2005, part 7.
42. Nima Bahr al-Fayyad, Opposition Parties and Forces' Position on Internal Political Developments in Tunisia 1964-1987, Ph.D. thesis (unpublished), College of Education for Human Sciences, Tikrit University, 2019.

43. Walid Masaher Hamad Al-Obaidi, Trends in Modern and Contemporary German Political Thought, Master's Thesis (unpublished), College of Political Science, Tikrit University, 2018.
44. aljazeera.net.
45. G.E.A.S.T., perspectives: strategie et tactique, Debat interne,1970-1972, Ed. outrouhat, Tunis,1989.